فهرست صوت های رسائل - برائت و احتیاط – استاد علی شورگشتی

92-12-07 المقصد الثالث فی الشک ۹

92-12-10 و مما ذکرنا ۱۱

92-12-11 و یمکن أن یکون هذا الاطلاق ۱۱

92-12-12 هذا و لکنّ التحقیق ۱۳

92-12-13 و أعلم ۱۳

92-12-14 و قد ظهر مما ذکرنا ۱۴

92-12-17 فالمطلب الاول ۱۹

92-12-18 و إراده الاعم منه ۲۲

92-12-19 و مما ذکرنا یظهر ۲۲

92-12-20 ثم إنه ربما یورد ۲۳

92-12-25 و منها قوله تعالی ۲۴

93-01-17 و منها قوله تعالی «لیهلک من هلک» ۲۵

93-01-18 و لعل هذه الآیه أظهر ۲۶

93-01-20 و یمکن أن یورد علیه ۲۸

93-01-26 ثم المراد بالرفع ۳۳

93-01-27 فلا یشترط فی تحقق الرفع ۳۳

93-01-30 و نظیر ذلک ۳۴

93-02-01 و کذلک رفع أثر الاکراه ۳۵

93-02-02 و أما الطیره ۳۸

93-02-03 و منها قوله علیه السلام ۴۱

93-02-14 أقول ۴۷

93-02-15 و أما ما ذکره المستدل ۴۷

93-02-16 وجه الفساد ۴۸

93-02-17 و قد أورد على الاستدلال ۴۹

93-02-21 الثانی ۵۱

93-02-22 و ممن ادعی اتفاق المحصلین ۵۴

93-02-28 الرابع من الادله ۵۶

93-02-28 و دعوی أن حکم العقل ۵۶

93-02-29 ثم إنه ذکر السید ۵۷

93-02-30 مدفوع بأنه إن قام دلیل ۵۸

93-02-31 فقد یستدل علی البرائه ۵۹

93-03-03 و أما الاذن و الترخیص ۶۰

93-03-05 و منها أن الاحتیاط ۶۱

93-03-07 و من السنه طوائف ۶۳

93-03-10 و منها موثقه حمزه بن الطیار ۶۶

93-06-22 فالمطلب الثانی ۱۴۱

93-06-23 لکنّه قدس سره ۱۴۳

93-06-24 و ممن یظهر منه وجوب الاحتیاط ۱۴۴

93-06-25 أقول قد عرفت فیما تقدّم ۱۴۷

93-06-26 و ینبغی التنبیه علی أمور ۱۴۹

93-06-31 إنّ المراد من الاحتیاط ۱۵۳

09 -93-07 و أما إذا کان الشک فی وجوبه بالخصوص ۱۵۹

93-07-01 قاعده التسامح فی أدله السنن ۱۵۳

93-07-05 و ثالثهٔ بظهورها فیما بلغ ۱۵۵

93-07-06 و حینئذ فإن کان الثابت بهذه الاخبار ۱۵۵

93-07-07 و الحاصل ۱۵۸

93-07-08 الثالث ۱۵۹

93-07-14 و ربما یتخیل ۱۶۰

93-07-15 ثم إنّ اللکلام ۱۶۱

93-07-16 و إن رجع إليها ۱۶۳
93-07-19 حتى لو جعل مناط الظنّ ۱۶۳
93-07-20 المسأله الثالثه ۱۶۵
93-07-22 و مما يدل على الامر ۱۶۶
93-07-23 و ليس فيه العقاب ۱۶۷
93-07-26 المسأله الرابعه ۱۶۹
93-07-28 لا من جهة دلاله اللفظ ۱۷۰
93-07-29 أما ما يدلّ ۱۷۲
93-08-17 و ربما يظهر عن بعض ۱۷۲
93-08-18 و دعوى ترتب وجوب القضاء ۱۷۴
93-08-19 و إن شئت تطبيق ذلک ۱۷۴
93-08-20 هذا و لكن الانصاف ۱۷۵
93-08-21 خصوصاً مع اعتضاده ۱۷۵
93-08-24 المسأله الأولى ۱۷۸
93-08-25 و كيف كان ۱۷۹
93-08-26 هذا كلّه ۱۷۹
93-08-27 و أما دعوى وجوب الإلتزام ۱۸۰
93-09-01 و منه يظهر اندفاع ۱۸۰
93-09-04 فأنا يمكن أن يقال ۱۸۱
93-09-05 ثم إنّ هذا الوجه ۱۸۲
93-09-08 على أنّ ظاهر كلام الشيخ ۱۸۳
93-09-10 هذ و قد مضى شطر ۱۸۴
93-09-11 ثم على تقدير وجوب الأخذ ۱۸۵
93-09-12 و لأنّ إفضاء الحُرمة ۱۸۶
93-09-15 و أما ترک الإنائين المشتبهين ۱۸۷
93-09-16 و أما أولويت دفع المفسدة ۱۸۷

93-09-17 الا أن يقال ۱۸۹

93-10-06 المسألة الثانية ۱۹۰

93-10-07 و يرد على الاول ۱۹۳

93-10-08 الأولى ۱۹۸

93-10-13 و يؤيده اطلاق الأمثلة المذكوره ۲۰۱

93-10-14 و أما قوله عليه السلام ۲۰۲

93-10-15 فان قلت ۲۰۲

93-10-16 قلت إذن الشارع ۲۰۴

93-10-17 قلت الإذن فى فعلهما ۲۰۴

93-10-20 فان قلت ۲۰۶

93-10-21 و أما الحاكم فوظيفته ۲۰۷

93-10-22 ما لم يعلم تفصيلاً ۲۰۷

93-10-23 هذا كلّه ۲۰۹

93-10-28 و الحاصل ۲۱۳

93-10-29 ان الشارع منع عن استعمال الحرام ۲۱۴

93-11-14 الثانى ۲۱۶

93-11-18 منها ما كان من قبيل ۲۱۸

93-11-19 و منها ما دل على جواز ۲۱۸

93-11-21 و ينبغى التنبيه على امور ۲۲۵

93-11-25 و أما ثانياً ۲۲۶

93-11-26 الثانى ۲۲۹

93-11-27 فإن قلت ۲۳۱

93-11-28 و قد يتمسک ۲۳۱

93-11-29 و كذا لو كان التكليف ۲۳۳

93-12-02 و مما ذكرنا ۲۳۵

93-12-04 إلا أن هذا ليس بأولى ۲۳۷

93-12-05 الرابع ۲۳۹

93-12-09 لو أن الإجتناب ۲۴۰

93-12-10 و أما الروايۀ ۲۴۱

93-12-11 قلت ليس الأمر كذلک ۲۴۲

93-12-12 نعم ربما تجعل ۲۴۳

93-12-16 و لو كان ۲۴۴

93-12-17 الخامس ۲۴۵

93-12-19 السادس ۲۴۸

93-12-19 قلت ۲۴۶

93-12-20 و يشكل الفرق ۲۴۹

93-12-23 و فی المثال الثانی ۲۴۹

94-01-16 و كذا يحرم على التزويج ۲۵۲

94-01-18 المقام الثانی ۲۵۷

94-01-19 و أما ما ورد ۲۵۸

94-01-24 الرابعه ۲۶۲

94-01-26 الأول ۲۶۶

94-01-29 الثانيه ۲۶۸

94-01-30 أقول و للنظر فيما ذكر ۲۶۹